

أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية

ملخص

لقد برزت أزمة المديونية في الجزائر سنة 1986، عندما عجزت عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية مما تترتب عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وظهور حالة من الركود الاقتصادي، الأمر الذي حتم عليها القبول بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

إن هذه الدراسة تهدف إلى معالجة ظاهرة المديونية بطريقة علمية تسمح لنا بمقارنة وضعية المديونية قبل برنامج التصحيح وبعده، وما هو أثر ذلك على التوازنات المالية والنقدية وكذلك على مستوى تسيير أزمة المديونية .

د. بن الطاهر حسين
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة
الجزائر

Résumé

La crise de la dette extérieure en Algérie a commencé à partir de l'année 1986 au moment où le pays a trouvé des difficultés pour rembourser sa dette extérieure. Ceci a conduit à un déficit au niveau de la balance des paiements et du budget général et l'apparition d'une situation de récession économique. Cette situation a obligé l'Algérie d'accepter l'application des programmes FMI.

Cette étude a pour but de traiter le phénomène d'endettement afin de comparer l'état d'endettement avant et pendant le programme de redressement. Elle nous permet de répondre à la question suivante :

Quel est l'effet de l'endettement sur les équilibres financiers, monétaires et sur la gestion de la crise de l'endettement en Algérie ?

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان العالم الثالث فالمديونية تنشأ عن اتجاه الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار وتمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها في حين تتفاهم أزمة المديونية عندما يكون سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشئ عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير الرشيد للاقتراض الخارجي.

وقد برزت أزمة المديونية سنة 1986 عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية وعانت عجزا في ميزان المدفوعات وارتفاعا في عجز الموازنة العامة وظهور حالة من الركود الاقتصادي ونقصا حاد في احتياطياتها

من العملة الصعبة بما لا يكفي لتأمين مستورداتها لأكثر من أيام معدودة كما شهر سعر

الصرف الدينار تدهورا كبيرا. ولمعالجة الظاهرة بطريقة علمية تسمح لنا بمقارنة وضعية المديونية قبل برنامج التصحيح وبعده سوف نتطرق إلى ثلاث مراحل متباينة حيث نركز في الأولى على جذور الأزمة أي قبل 1994 في حين نستعرض في الثانية أهم مؤشراتنا في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي المعتمد أما في المرحلة الأخيرة نبين وضعية المديونية بعد التصحيح .

إن ذلك سيقودنا لمعرفة المحاور الأساسية لبرنامج التصحيح الاقتصادي والظروف العامة التي اعتمدت في ظلها الجزائر البرنامج السالف الذكر ومن ثمة معرفة نتائج تطبيق هذا البرنامج على مستوى التوازنات المالية والنقدية وكذلك على مستوى تسيير أزمة المديونية .

أولا : جذور أزمة المديونية في الجزائر:

تعود جذور أزمة المديونية في الجزائر إلى أهم العوامل التالية :

1- ضخامة الاستثمارات: إن ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر ويظهر ذلك من خلال الخطط التنموية التي شاهدها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، وما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانية التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 50% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة 1978/1969، والمعدل الوسطي للاستثمارات لنفس الفترة بلغ 45.71 %، وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة ، بحيث بلغت هذه النسبة في الدول المتوسطة الدخل 26% (1) إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية معتبرة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية وأصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية حيث تصوروا راسمو السياسة الاقتصادية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج الصناعات المصنعة لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار اعتقادا منهم أنه كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تترتب عن عملية الاستثمار سواء كانت مباشرة كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات أو غير مباشرة متمثلة فيما تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني كما أن الجهاز الإنتاجي المقام يعتبر جهازا تابعا للخارج فعلمية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الأولية وقطع الغيار اللازمة لصيانته وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية إذ بلغ في سنة 1980 نسبة 93% وهو ما انعكس بالتالي في زيادة حجم المديونية.(2)

كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات عن موعدها المحدد قد يشكل عاملا هاما ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات فالتكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية قد سجلت انحرافات كبيرة بين حجم الاستثمارات المخططة والفعلية وذلك

على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 1 تطور الاستثمارات خلال الفترة 1979/1967

الوحدة : مليار دينار

المرحلة الانتقالية 1979/1978				المخطط الرباعي الثاني 1977/1974		المخطط الرباعي الأول 1973/1970		المخطط الثلاثي 1969/1967		المخططات
الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	
54.78	64.71	52.65	96.63	314.3	110.22	68.6	27.75	19.6	9.06	البيان
										مبلغ الاستثمارات

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المرجع التالي:

-Abdelmadjid Bouzidi : Question de la planification Algérienne.

ENAP/ENAL Algérie, Alger, 1984.

إن نظرة على البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن وتيرة التراكم خلال الفترة 1979 / 1967 كان أسرع مما كان متوقعا وهكذا فإن معدلات الإنجاز تتجاوز المعدل النظري خلال فترة المخططات الإنمائية وترافقت خلال المرحلة الانتقالية وذلك على النحو التالي:

- خلال المخطط التمهيدي 216

- خلال المخطط الرباعي الأول 247

- خلال المخطط الرباعي الثاني 285

- خلال المرحلة الانتقالية 66.5

لكن هذا التجاوز في الحقيقة لم يكن سوى في الجانب المالي فقط. أما الجانب المادي فأغلبية المشاريع عرفت تأخر في مدد الإنجاز وزيادة كبرى في تكاليفها الابتدائية حيث ارتفعت من 307.97 مليار د.ج موزعة كالتالي : (9.06 27.75 110.22 96.63

64.71) خلال نفس الفترة إلى 509.93 مليار د.ج موزعة كالتالي (19.6 68.6 314.3 52.65 54.78).

إن نظرة على الأرقام السابقة بين خطورة الإختلالات في نظام الاستثمارات الذي ساهم بشكل مباشر في تضخم تكاليف مختلف المخططات مع تراجع ذلك خلال المرحلة الانتقالية.

2- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي : حيث أنه على الرغم من الشروط التي وضعتها الجزائر لعمليات الاقتراض الخارجي خلال تأكيد الإصلاح المالي لسنة 1970 .

بأن التمويل الخارجي يخضع لموافقة مسبقة من طرف وزارة المالية عندما لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي. وأن تعاون البنوك ومجموع هيئات وزارة المالية يهدف أساسا السيطرة على المعاملات الخارجية وتنظيم عمليات الاقتراض والذي يمثل جانب أساسي وخطير لا يتحمل أي ضعف في الممارسة.

إلا أن الواقع العملي أثبت تجاوز النسبة القصوى المحدد ب 30% من الاستثمارات المخططة إلى 37 % خلال الفترة 1979/71. (3)

ويعود هذا التجاوز إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن للمؤسسات المقترضة الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروطه والالتزامات الناجمة عنه حتى يتم احترام السقف المحدد ورسم سياسة للتسديد عن طريق توزيع أقسام القروض عبر قنوات لاحقة مما يمكن البلد من الاستثمار العادي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاذي كل الضغوط التي تمارسها خدمات الديون ومن ورائها المنظمات النقدية الدولية.

فمن الواضح أن الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية أدى إلى تشتت السياسة المالية مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات وأدى هذا بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه .

3- التضخم: وتعتبر هذه الظاهرة التي خربت وبقوة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة هيكلية عميقة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي.

إن هذه الظاهرة وكما سبقت الإشارة إليها في مكان آخر من هذه الدراسة انتقلت إلى بلدان العالم الثالث وإلى الجزائر بصفة خاصة عبر العديد من القنوات أهمها: زيادة الواردات من السلع والخدمات.

تعتبر القناة الأكثر أهمية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف مشاريع المخططة خاصة على ضوء وجود الجزائر في مرحلة البناء الاقتصادي والجدول التالي يبرز هذه الحقيقة.

جدول رقم 2 نصيب السلع الرأسمالية في الواردات الكلية خلال الفترة 1987/1967 الوحدة : مليار د.ج

السنوات	المخطط الثلاثي 1969/1967	المخطط الرباعي 1 1973-1970	المخطط الرباعي 2 1977-1974	1978	البيان
	14.1	32.9	109.8	42	1-واردات السلع والخدمات
	4	11	14.7	9.5	2-السلع الرأسمالية
	28.3	33.7	35.7	39.2	1÷2

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التخطيط 1980/62
مرجع سبق ذكره 445.

* نعتقد أن هناك خطأ في هذه الأرقام فالأولى هي 13.4% والثانية 22.6%
إن البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم 2 تبرز لنا التطور الملموس للواردات
بحيث انتقلت من 14.1 مليار خلال فترة المخطط الثلاثي 1967/ 1696 لتبلغ في نهاية
المخطط الرباعي الثاني إلى 32.9 مليار د.ج، أي بزيادة أكثر من مرتين لتصل في
نهاية المخطط الرباعي الثاني إلى 109.8 مليار د.ج أي بزيادة أكثر من سبع مرات
ونصف .

هذا التطور الحاصل في الواردات أتبعه تطور في نصيب السلع الرأسمالية إلى
الواردات بحيث انتقلت خلال المخطط الثلاثي من 28.3" وارتفعت قليلا خلال
المخطط الرباعي الأول لتبلغ 33.7 " ولتصل إلى 35.7 ثم 39.2 خلال المخطط
الرباعي الثاني وسنة 1978 على الترتيب .

وتزداد الصورة أكثر قتامة إذا وضعنا في حسابنا أهمية الخدمات وبصورة عامة
تظهر نفقات التجديد في القطاع الصناعي وحدة خلال المخطط الخماسي الأول
1984/1980 كما يلي :

جدول رقم 3 نفقات التجديد في الصناعة خلال الفترة 1984/1980

الوحدة : مليار د.ج

المحروقات	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية
-----------	---------------	-------------------

الغير معمرة	والمعمرة		
0.8	3.5	1.3	نفقات التجديد
24.6	66.5	63	نفقات السلع الرأسمالية

المصدر : عبد اللطيف بن أشهيو : التجربة الجزائريةمرجع سبق ذكره. ص 446

ثانيا : تطور المديونية الخارجية وخدماتها للفترة 1993/1980.

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في بداية الثمانينات من القرن الماضي والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمي خلال النصف الأول من الثمانينات إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى مستوى 34 دولار سنة 1985 فإن المديونية الخارجية وخدماتها قد استمرت في التزايد بصورة كبيرة وأزداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تآزما والجدول التالي يبين لنا تطور مخزون المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1993/1980.

جدول رقم 4 تطور مخزون المديونية الخارجية وخدماتها للفترة 1993/1980

الوحدة : مليار دولار

البيان	1980	1984	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
مخزون المديونية	17.	14.	21.	24.	24.	26.	26.	27.	26.
خدمات المديونية	4.21	5.20	4.12	4.91	6.44	7.91	8.98	9.58	9.26

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المراجع التالية.

- صندوق النقد الدولي : الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق واشنطن 1998 ص 22.

-The World Bank. World debt tables Washington DC 1987.1988.1990.1991

-Ahmed Benbitour : L'Algérie au troisième millénaire. op. .CIT .P 71.

ويتبين من الجدول السابق أن المديونية الخارجية للجزائر قد عرفت بعض الانخفاض خلال الفترة 1984/1980 وهذا راجع برأينا إلى الأسباب التالية:
* الزيادة التي عرفتها أسعار النفط في السوق العالمي وهو ما أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملات الصعبة وهو ما مكنها من تسديد جزء من المديونية الخارجية سنة 1984.

* التحسن الكبير الذي طرأ على قيمة الدولار خلال تلك الفترة حيث وصل سعر صرفه تجاه الفرنك الفرنسي إلى 10 فرنكات سنة 1984 بعد أن كان يساوي 5 فرنكات فرنسية سنة 1980 وهذا كان في صالح الجزائر على اعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار.

* إلغاء العديد من المشاريع الصناعية المخططة وتغيير إستراتيجية التنمية من الصناعة الثقيلة إلى الخفيفة .

كل هذه الأسباب ساهمت في تخفيض مخزون المديونية إلا أنه ما يلاحظ أن المديونية الخارجية بعد سنة 1986 عادت للزيادة بسبب الانخفاض الكبير الذي أصاب أسعار النفط في السوق العالمي في سنة 1986 حيث انخفضت إلى 14.8 دولار للبرميل وما ترتب عن ذلك من تراجع في حصيللة الصادرات من

العملة الصعبة حيث انخفضت إلى 13.65 مليار دولار سنة 1985 إلى 8.1 مليار دولار سنة 1986 أي أنها انخفضت بنسبة 30% وقد استمرت المديونية الخارجية في التزايد إلى أن بلغت 26.4 مليار دولار سنة 1993.

كما يلاحظ من الجدول أن خدمات المديونية الخارجية للجزائر قد عرفت تزايد كبير بعد 1984 حيث انتقلت من 5.20 مليار دولار إلى 9.43 مليار سنة 1993 أمام ضغوطات خدمات المديونية وجدت الجزائر نفسها مرغمة على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وقبولها بالبرامج الإصلاحية التي أقرها صندوق النقد الدولي.

ثالثا : الإصلاحات الاقتصادية :

لقد باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية وبصورة فعلية بداية من سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية وقد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى ببرنامج الاستقرار والثاني يدعى ببرنامج التصحيح الهيكلي وذلك خلال الفترة 1998/1994 وقد كان البرنامجين مكملين لبعضهما بحيث كانا يهدفان إلى تحقيق معدل النمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3% سنة 1994 و6% سنة 1996 خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين خفض سعر الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية تحرير التجارة الداخلية والخارجية نقص عجز الموازنة العامة إلى - 0.3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام نقص نمو الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، تحسين شبكة الحماية، الاجتماعية، والواقع أن تجربة صندوق النقد الدولي يمكن رصدتها من خلال العناصر التالية :

أ - السيطرة على الحدود المالية والنقدية: لقد حققت الجزائر سيطرة ونجاحات معتبرة، وذلك فيما يتعلق بالمؤشرات المالية والنقدية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة 2002/1990

بعد التصحيح			أثناء التصحيح							قبل التصحيح			السنوات
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	

119	92	48.5	21.7	4.2	21.7	حجم الدين الخارجي مليار دولار
118.3	70.1	41.2	22.1	4.4	22.5	خدمات الدين مليار دولار
122.4	46	47	19.5	4.5	25.2	خدمة الدين/الصادرات %
227.2	37.4	58	37.3	5.1	28.3	حجم الدين/الناتج الداخلي الخام %
306.7	27.5	65	46.6	5.1	30.4	الاحتياطيات الدولية/حجم الدين الشهري
208.6	25.7	66.4	29.8	4.5	31.2	حجم الدين /الصادرات %
201.6	13.3	74	29.2	4.3	33.6	
240.1	6.6	76.1	42.5	4.2	31.5	
297.1	9.8	70	84.7	4.5	29.5	
307.5	6.1	61.3	92.3	9.4	31.1	
259.8	5.7	63.0	76.3	9.3	25.9	
215.3	5.9	68.6	74.0	9.5	27.1	
209.6	2.9	48	66.4	8.9	26.6	

المصدر: قام الباحث بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المراجع التالية:

-O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres. Résultats 1997/1998 N29 p34.

-O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres. Résultats 2000 N31 p 43.

-O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres. Résultats 2001 N32 p 51.

-Mohamed Tahar Hamamda :Le partenariat EURO/Maghrébin , op.cit p18.

-F.M.I:Algérie stabilisation et transition à l'économie du marché, op.cit p79.

- صالحى صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق.

الخاتمة

في ضوء المؤشرات والتي تعكس حقيقة هامة وهي أن الجزائر استعادت قدرتها على السداد وتخطت مرحلة أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها خلال الفترة 1986-1993 والتي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري سواء ما تعلق منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهي الآن تعيش وضعا ماليا مريحا إلا أن هذا الوضع المالي المريح يبقى هشاً وظرفيا ما دامت عوامل خارجية متعلقة أساسا بظرف سوق النفط الدولية وعليه يجب أن ننتقل في الوقت الحالي من تركيز اهتمامنا على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية

- للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة و التخفيف منها والتي تركز في اعتقادنا على العناصر التالية:
- أ- التركيز على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - ب- زيادة النمو الاقتصادي وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا في السنوات المقبلة.
 - ج- التركيز على الجوانب الاجتماعية وتطويرها بما يخدم الفئات الشعبية العريضة.

المراجع والهوامش

- صندوق النقد الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن 1988، ص 22 .
- نشرية بنك الجزائر 2003 .
- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1980/1962 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- تقرير صندوق النقد الدولي تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن 1998.
- تقرير مناخ في الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1994-1996 .
- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف 2001، ص 1051.
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها في الإقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان 1989 ص 156.
- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة 22/20 فبراير 1988 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دار الرازي، بيروت - لبنان 1989.
- Ammar Belhimer ,La dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique d'emprunts d'ajustement, ed Casbah, Alger 1998.
- Ahmed Benbitour : L'Algérie ou troisième millénaire : défis et potentialité, ed ARINOOR, Algérie 1998, p 50.
- F.M.I : Algérie :Stabilisation et transition à l'économie de marché Washington 1998, p 108.
- Med Tahar Hamamda, Ajustement et Coopérations au Maghreb.
- Hennia, Monnaie, crédit et financement en Algérie 1962/1989 C.R.E.A.D. p 397.
- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres. Résultats 1997 /1998 n° 29.

- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres. Résultats n° 31.
- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres. Résultats n° 32.
- World Bank ; world debt Washington D.S 1987, 1988, 1990, 1991.